مؤتمر "منتدى أسبار الدولي 2016"

التقرير العلمي

المعرفة قوة

Asbar World Forum 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الموضوع	الصفحة
أما قبل	5
تمهيد	7
المحور الأول: التكامل بين المؤسسات التعليمية ومحيطها الاقتصادي	10
1- دور الجامعة في تطوير النظام الاقتصادي	11
2- نقل اكتشاف جامعات التقنية: انشاء بيئة لتنظيم المشاريع في الجامعات	12
3- اعادة الهيكلة لنقل التقنية في فرنسا: تأسيس مكاتب جديدة لنقل التقنية	13
المحور الثاني: الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص: علاقة تعاونية تفاعلية	15
1- الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص واعادة تنشيط العمل الحكومي	15
2- الدولة ودعم الحكومة المحلية لنقل التقنية	17
3- تطوير الابتكار باستخدام البرامج العامة	18
4- استغلال الاستثمارات الأجنبية: قضايا تعاقدية	19
المحور الثالث: دورالابتكار وتطوير الأعمال في التحول إلى اقتصاد المعرفة	21
1- التطوير الجزئي: إدارة اليوم واختراع المستقبل	22
2- التحول إلى مجتمع المعرفة: التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال الابتكار	23
3- مقرات العلوم والتقنية ومؤسسات تطوير الأعمال الخاصة بانشاء وتطوير المشروعات الجديدة	24
4- بناء وتطوير القدرات التحويلية داخل المؤسسات	25
5- استكشاف المعرفة التقنية الناشئة	25
6- تطوير وتنويع الصادرات باستعمال الاستثمار الأجنبي	26
المحور الرابع: المبادرات وأهم التوصيات	28

أما قبل:

الشكر والامتنان

يرفع المشاركون والحاضرون لجلسات وفعاليات مؤتمر "منتدى أسبار الدولي 2016" الشكر والامتنان والعرفان بالفضل، إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز أيده الله، وإلى ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز رعاه الله، وإلى ولي ولي العهد الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز حفظه الله، على ما يبذلونه وما يقدمونه من عطاء لا محدود لدعم التنمية الشاملة المستدامة في المملكة، وتطوير كافة بناها المعرفية، ومساندة الاقتصاد الوطني وتقويته وتمكينه، وما تلقاه كافة مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية من تشجيع للاضطلاع بأدوارها المهمة في صناعة مستقبل فاعل ومنتج ومؤثر بحول الله تعالى وقوته.

كما يرفع المشاركون والحاضرون لجلسات وفعاليات المؤتمر الشكر والتقدير والامتنان لمقام صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن فيصل بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض، على كريم رعايته للمؤتمر بحضوره حفل الافتتاح، وما أبداه سموه في كلمته الضافية من دعم ومساندة لرسالة المنتدى، وتوجيه سديد لفعالياته.

ومركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، وهو يختتم أعمال هذا المؤتمر الطموح في مجال اقتصاد المعرفة، تواؤماً مع رؤية المملكة 2030، يتقدم بالشكر الجزيل لكل من كان له يد في هذا المؤتمر، وفي مقدمتهم القيادة الحكيمة في المملكة التي لم تألُ ذخراً في التشجيع على دعم المعرفة وبناء الإنسان السعودي، مثمناً لسمو أمير منطقة الرياض رعايته لفعاليات المؤتمر وتوجيهاته القيمة التي ساعدت في تمكين مخرجات المؤتمر وإتاحتها لأصحاب ورواد الأعمال، ينهلون منها في سبيل دعم مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها بلادنا بحمد الله ومنته.

كما يشكر المركز كل الشركاء الاستراتيجيين والداعمين الذين قدموا نموذجا حيويا من المسؤولية الاجتماعية.

ويشكر أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الجلسات والمتحدثين والحاضرين الذي أثرو جلسات العمل على مستوى رفيع من الإدراك العميق بضرورة بناء مجتمع المعرفة المنتجة.

تمهيد

مجتمع المعرفة والرؤية 2030

إيماناً من مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام بالدور الأساسي في المساهمة الفاعلة لكل مكونات المجتمع في تحقيق رؤية المملكة 2030 التي ترتكز في جانب مهم منها على المعرفة وتوطين التّقنية، وإنتاجها، عقد المركز خلال المدة من 6 إلى 8 ديسمبر 2016م "منتدى أسبار الدولي 2016" برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز آل سعود، أمير منطقة الرياض، بفندق الريتز كارلتون، بمدينة الرياض، تحت شعار: (المعرفة قوة)، وبشراكة إستراتيجية مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وشركة أرامكو السعودية، وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف). وبدعم من مجموعة من شركات القطاع الخاص الظاهرة أسماؤهم في مطبوعات المنتدى.

وقد عني المؤتمر في دورته الأولى، ببيان أهمية وضرورة التحول الشامل والسريع نحو مجتمع المعرفة، والاقتصاد القائم على المعرفة، استنادا إلى أهميّة دور المعرفة في رفع كفاءة القطاعات الإنتاجية والخدمية وتحقيق التنمية المستدامة.

عقد المؤتمر عشر جلسات إضافة للجلسة الختامية تحدث فيها اثنان وستون متحدثا ورئيس جلسة.

وتناول المؤتمر ثلاثة محاور رئيسة هي: الطلب والإبتكار والسياسات، المنظمات والمعرفة، والتحول إلى مجتمع المعرفة. وقد شارك في المؤتمر (15) خبيراً دولياً من الولايات المتحدة وأوروبا، إضافة إلى (47) متحدثاً ورئيس جلسة من المملكة العربية ودول الخليج العربي والدول العربية. وعقد المؤتمر محاضرتين متخصصتين قدمهما خبيران عالميان في مجالات اقتصاد المعرفة تناولتا "السياسات الاقتصادية والنمو المستدام" و "بناء القدرات من أجل نقل التقنية" ونوّه الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد البروفيسور فين كيدلاند الذي قدم محاضرة عن السياسات الاقتصادية والنمو المستدام، بأن الابتكار هو المحور الرئيس لرؤية المملكة 2030.

كما عقد المؤتمر ست ورش عمل حضرها 157 متدربا حيث تم تسجيل الحد الأقصى لكل ورشة. وتناولت ورش العمل: المدن الذكية باعتبارها منصات للإبداع والابتكار، دور اتفاقيات العقود في نقل التقنية، دور الجامعات في اقتصاد المعرفة، دور المنظمات في اقتصاد المعرفة، شراكات القطاع الحكومي والخاص، وتصميم وتنفيذ الدورات التدريبية الفنية لنقل المعرفة.

⊙ الأفكار الرئيسة التي تناولها المؤتمر:

حصلت اللجنة العلمية على رصيد وافر من المادة العلمية والفكرية التي أمكن تبويبها في أربعة محاور رئيسة كما يلي:

- المحور الأول: التكامل بين المؤسسات التعليمية ومحيطها الاقتصادي.
- المحور الثاني: الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص: علاقة تعاونية تفاعلية.
- المحور الثالث: دور الابتكار وتطوير الأعمال في التحول إلى اقتصاد المعرفة.

وفي ما يلي، موجز بأهم ما ورد في كل محور.

المحور الأول
التكامل بين المؤسسات التعليمية ومحيطها الاقتصادي

تضمن هذا المحور مجموعة من أوراق العمل والمداخلات بينت أهمية المؤسسات التعليمية وبخاصة الجامعات كمصدر رئيس للمعرفة وعنصر فاعل في التطوير الاقتصادي. فالتحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة يستوجب تنشيط دور الجامعة كشريك فاعل في النمو الاقتصادي انفتاحها على محيطها الخارجي وبخاصة القطاع الخاص كي يمكن تقليص الفجوة بين مخرجات الجامعات والمهارات المطلوبة في سوق العمل. وفي هذا السياق أكد معالي الدكتور أحمد بن محمد العيسى، وزير التعليم، على ضرورة إنشاء مراكز البحث والتطوير لتحويل المعرفة إلى منتجات تعزز من تنافسية الشركات في السوق العالمي. كما تطرق إلى ضرورة توطين المعرفة وتطوير الصناعات القائمة على الإبداع والابتكار.

وفي مداخلته أكد الدكتور حسام عبد الوهاب زمان، مدير جامعة الطائف، على الحاجة الملحة لخطة منتظمة متكاملة تهتم بنوعية المعلم والمتعلم من شأنها أن تساهم في التطور الاقتصادي للمملكة. كما تحدث عن الأركان الرئيسية التي تتبناها منظمة اليونسكو لدعم المعرفة وهي:

- التعليم الجيد للجميع.
- دعم التنوع اللغوي والمشاركة الثقافية.
- دعم حرية التعبير والابداع.
- توظيف التقنية للوصول للمعرفة وانتاجها.

وقد بينت الدكتورة فردوس سعود الصالح، عضو مجلس الشورى، أهمية تعزيز شراكة ناجحة بين الجامعات والقطاع الخاص وضرورة إزالة المعوقات التي تعيق هذه الشراكة وتؤخر عملية التطور الاقتصادي. ومن بين هذه المعوقات التباين في الأهداف. وأشار الأستاذ ربيع حيدر، مدير شركة لينكد إن السعودية، إلى ضرورة تكييف البرامج التعليمية حتى تواكب التطور بخلق مناهج ومقررات جديدة في الجامعات تعتني بتطوير المهارات وتدريب خريجي الجامعات على المهارات المطلوبة في سوق العمل.

وقد عنيت عدد من الأوراق العلمية التي أعدها المشاركون في هذا المحور، وفي ما يلي أبرز ما ورد فيها:

1) دور الجامعة في تطوير النظام الاقتصادي:

توماس بيترسون، الرئيس التنفيذي ونائب رئيس جامعة كالفورنيا

تطرق الباحث إلى عدد من البرامج المنفذة من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتسهيل ترجمة الأفكار الناتجة عن البحوث الأساسية التي تجرى معظمها داخل المؤسسات الأكاديمية وتحويلها إلى مشاريع وبرامج ومنتجات ذات جدوى اقتصادية. كما أشار إلى إمكانية الاستئناس بهذه البرامج والاستفادة منها في إطار سعي المملكة العربية السعودية لتنويع مصادر الثروة وخلق بدائل للنفط كركيزة أساسية لاقتصاد وطني طموح. ويعتبر نموذج المؤسسة القومية للعلوم نموذجا يمكن محاكاته في دول أخرى مثل المملكة العربية السعودية. وقد استعرض الباحث نموذجا تمثيليا لبرامج تم تحويلها من نجاحات في بيئة البحث العلمي إلى مشروعات ناجحة وفرص اقتصادية.

وتكلم الباحث عن النظام الاقتصادي المتطور وهو نظام متكامل يمر من ابتكار الفكرة (داخل مؤسسات التعليم العالي) إلى تسليم المنتج، وشدد على أهمية توجيه الأبحاث في الجامعات إلى مجالات مرتبطة بالاحتياجات الصناعية. وهو ما يدفع للتركيز على الأبحاث التحويلية ودعمها وتمويلها لتسهيل نقل التقنية من الجامعة إلى مرحلة التصنيع.

وقد أوصى الباحث بأهمية الدعم الحكومي للبحث في الأبحاث الرئيسية أو الأساسية والأبحاث التحويلية واعتبار أن الفشل خطوة نحو النجاح للشركات الناشئة.

2) نقل اكتشاف جامعات التقنية: انشاء بيئة لتنظيم المشاريع في الجامعات:

تاج ماتوو، رئيس مركز فورسايت للعلوم والتقنية

كان السؤال الرئيس في هذه الورقة: كيف نجعل مكاتب التسويق الموجه الرئيس لإدارة التغيير في ثقافة الجامعة؟ وجاءت الإجابة أنه لابد من تشجيع بيئة تنظيم المشاريع من داخل الجامعة، وهو أمر يتطلب الموارد اللازمة والإطار البشري الكفء.

ولكي تقوم مكاتب التسويق بدور مهم في التغيير لابد من أمو أبرزها ما يلي:

- أن تكون هذه المكاتب مستقلة.
- أن يكون لمكاتب التسويق الحق في التفويض للتعامل نيابة عن الجامعة.
- أن تكون حقوق الملكية الفكرية مضمونة.

- أن يتمتع مكتب التسويق بالكفاءة اللازمة مع توفر الإمكانيات التمويلية.

ويرى الباحث أن إنشاء مكاتب تسويق يعد أمرا أساسيا من أجل تشجيع الاقتصاد المعرفي داخل الجامعات. وهذا الأمر لا يمكن حصوله إلا عن طريق استثمار طويل المدى في الموظفين الذين تثق فيهم إدارة الجامعة. بالإضافة إلى ذلك لابد من توجيه الجامعة من الناحية المهنية حول الاحتياجات الفعلية للنظام الاقتصادي المحلي. ويمكن توظيف ذلك لتطوير بناء مكتب تسويق عن طريق الأطراف المكونة للجامعة: إدارة عليا، عمداء الكليات، باحثون، خريجون، طلبة، إعلام وبقية المكونات ذات العلاقة.

3) إعادة الهيكلة لنقل التقنية في فرنسا: تأسيس مكاتب جديدة لنقل التقنية:

فينسنت لامند، رئيس أويست للتثمين

استعرض الباحث التجربة الفرنسية الرامية إلى تدعيم الشركات المحفزة على نقل التقنية. هذه التجربة تسعى إلى تحسين العوائد الاجتماعية والاقتصادية للبحث الأكاديمي وهو ما يجعل الجامعة الرافد الرئيس لمجتمع المعرفة وللتطور التقني، أي مشارك رئيس في النمو الاقتصادي للدول.

لابد إذا من الحفاظ على دور الجامعة كمصدر للمعرفة، ليس فقط المعرفة الأكاديمية، بل أيضاً براءات الاختراع والبحوث التي يمكن تسويقها في المجال الاقتصادي. وقد تم تسويق البحوث حسب التجربة الفرنسية عن طريق إنشاء برنامج "الاستثمار من أجل المستقبل" في سنة تم بموجبه انشاء أربع عشر إدارة لشركات تشجيع النقل التقني.

ولإنجاح رؤية المملكة لعام 2030 يوصي الكاتب بما يلي:

- ضرورة الحفاظ على دور الجامعة كمصدر رئيس للمعرفة والابتكار.
- تثمين العوائد الاجتماعية والاقتصادية لمخرجات ونواتج الأبحاث وهو ما من شأنه خلق منافسة بين الباحثين تكون مصدرا لمزيد من الابتكار.
- لتحسين عوائد مخرجات البحوث، لابد من خلق آليات لتسويق ونقل هذه المخرجات للشركات.
- لابد أن تتسم عملية نقل التقنية باللامركزية.
- تشجيع الشراكة بين الجامعات والشركات وإقامة علاقات تفاعلية لتشجع الابتكار.
- نقل التقنية من خلال منح التراخيص وإنشاء شركات التطوير.
- إنشاء صندوق تمويل خاص يهدف إلى تشجيع الأبحاث العلمية ودعم الشركات المحفزة على نقل التقنية.
- إقامة جهاز رقابة يسهر على حسن استخدام مصادر التمويل من ناحية، والتقييم الدوري لعمل الشركات الناقلة للتقنية من ناحية أخرى.

المحور الثاني
الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص: علاقة تعاونية تفاعلية

اتفق أغلب المتداخلين في المؤتمر على ضرورة مراجعة آليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وعلى ضرورة إعطاء القطاع الخاص الاهتمام اللازم لكي يكون المحرك الرئيس للنمو، ومساهما في الرفاه الاقتصادي. في هذا السياق أكد المشاركون على أهمية الخصخصة الحكومية في التنمية المستدامة. وهذه الخصخصة إذا كانت طويلة المدى فهي ستمكن من بناء استقرار هيكلي للاقتصاد. كما أشير إلى ضرورة بناء قطاع خاص قوي وخلق فرص استثمارية طويلة المدى تعزز من ثقة المستثمرين.

بالإضافة إلى ضرورة ترك مجال أرحب للقطاع الخاص ليكون شريكا في تحقيق أهداف رؤية 2030.

وقد عنيت عدد من الأوراق العلمية التي أعدها المشاركون في المؤتمر بهذا المحور، وفي ما يلي أبرز ما ورد فيها:

1) الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص واعادة تنشيط العمل الحكومي:

جورج بورجيس، الرئيس التنفيذي لمركز بيكر أند بولياكوف

خلص المؤتمر إلى ضرورة إحداث ثورة في الخدمات الحكومية المقدمة في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص. فعلى الحكومة أن تتخلى عن

الدور الرقابي الذي يتسم عادة بالبيروقراطية. فالشراكة بين القطاعين الخاص والعام تتخذ شكل العلاقة التعاقدية وليس بالشراكة الفعلية المثمرة. وعليه وجب ابتكار شراكة ناجحة بين القطاعين.

وهناك ضرورة إلى تغيير وتطوير عمل الحكومة كي تضطلع بدور المحفز والمتعاون وبالتالي الشريك الفعلي في النمو الاقتصادي.

ولإنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص لابد من تحقيق جملة من الشروط:

- لابد للحكومة من إعادة النظر في منهج عملها وذلك كي يتم تنفيذ الخدمات العامة في إطار أساليب تعاونية وليس في إطار علاقة تعاقدية مع القطاع الخاص.
- على الحكومة أن تتأكد من أن جميع المشاركين في المشاريع يقومون فعليا بأداء الأهداف المرصودة وعليها أن تقوم بدور الموجه الذي لابد أن يختار أفضل العناصر المجهزة بالأدوات اللازمة.
- على الحكومة جلب الكوادر والكفاءات الأكثر تأهيلا لخدمة للمواطنين.
- انتقاء أفضل الشركاء والتحقق من أن نتائج الشراكة ستؤدي إلى خلق قيمة حقيقية للمجموعة.
- متابعة الشركات التعاونية والتأكد من مدى تحقق الأهداف المرسومة.
- لابد أن يكون للحكومة مجموعة من الخبراء في المجال التقني والمالي يمكن الاستعانة بهم في متابعة طريقة تنفيذ المشاريع.

2) الدولة ودعم الحكومة المحلية لنقل التقنية:

أروندیب برادهان، الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لأبيو بارتنرز

يرى الباحث أن اقتصاد المعرفة يعد أحد الضمانات التي تمكن من مواجهة تحديات التطور الاقتصادي. ولبناء مجتمع المعرفة لابد للحكومة أن تأخذ مجموعة من التدابير أهمها:

- تمويل التقنية وتطوير الشركات الناشئة.
- إنشاء برامج لتشجيع ورعاية الأنشطة الخاصة بنقل التقنية.
- إنشاء نظام دعم اقتصادي محلي تؤدي فيه الحكومة دوراً رئيسياً في توفير الموارد التي تسهل التعاملات بين الجامعات والشركات.
- إنشاء مؤسسات تطوير الأعمال تستهدف قطاعات اقتصادية معينة.
- تكوين الكفاءات اللازمة من خبراء واستشاريين ومتخصصين في مجال تطوير الأعمال.
- إعطاء الإدارة الاهتمام اللازم، إذ لابد أن تكون للإدارة الخبرة اللازمة كأداة للتوجيه وكذلك مراقبة مدى نجاح برامج تطوير الأعمال.

لا بد من الإشارة إلى ضرورة توفر جهة تطوير الأعمال خدمات عديدة أهمها: البنية الحيوية والمرافق، التخطيط والتنفيذ التشغيلي، ودعم التسويق، تقديم الاستشارة، المحاسبة والإدارة المالية. ويمكن تلخيص عناصر إنشاء برنامج تطوير الأعمال في النقاط التالية:

- تحديد طبيعة المشاريع المستهدفة: برمجيات، تقنية حيوية، وغيرها.

- مستوى التمويل: تمويل جزئي أو كلي (مثلاً).
- تأمين مصدر تمويل ثابت يضمن حسن سير المشروع.
- متابعة سير المشروع وتقييمه.

3) تطوير الابتكار باستخدام البرامج العامة:

أندرو أ.تول، اقتصادي في بناء تكنلوجيا الانتاج بشركة ERS

يرى الباحث أن الابتكار هو العامل الأساسي الذي سيحدد مدى نجاح المملكة في تحقيق الأهداف المرسومة ضمن رؤية 2030. فالتطور هو المحرك الرئيسي لدعم النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة للأفراد.

وترتكز القدرة التطويرية الوطنية على مجموعة من السياسات المترابطة، أهمها:

- تطوير الأفكار القيادية ويتطلب ذلك تحسين البنية الحيوية و تطويرها ودعم البحث العلمي.
- أنظمة التطوير القومية، وتتضمن حماية الملكية الفكرية وتدريب العلماء والمهندسين.
- الميزة التنافسية: تحفيز ودعم المنافسة المحلية وخلق أسواق محلية وتشجيع الطلب المحلي. فالمنافسة المحلية من شأنها خلق ضغط على المؤسسات من أجل التحسين والتطوير.

وقد تطرق الباحث إلى تجربة الولايات المتحدة الأمريكية واستعرض البرامج الأكثر نجاحا، وهي برنامج تطوير المشروعات الصغيرة (SBIR) وبرنامج نقل تقنية المشروعات الصغيرة (STTR)، وهي برامج حكومية تكميلية تقوم بتمويل الاكتشافات التقنية والبحث والتطوير والتسويق في مراحلها

المتقدمة. ويرى الباحث أن هذه البرامج لابد لها أن تتسم باللامركزية أي لابد أن تمس كل القطاعات مثل التعليم والصحة والزراعة والدفاع وكذلك الطاقة.

ولنجاح مثل هذين المشروعين في المملكة العربية السعودية يرى الباحث أنه لابد من توفر جملة من الشروط أهمها:

- إنشاء بنية حيوية متطورة.
- تحسين كفاءة رأس المال البشري.
- حماية الملكية الفكرية.
- تسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة ببعث المشاريع الصغرى الجديدة.
- تقليل القيود على حركة العمالة.

4) استغلال الاستثمارات الأجنبية: قضايا تعاقدية:

سين أوكنور، مركز الأبحاث المتقدمة ودراسات سياسة الابتكار

يرى الخبير أوكنور أنه لتسريع وتيرة التحول إلى اقتصاد المعرفة لابد من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والأهم من ذلك هو طبيعة الاتفاقيات التعاقدية التي تتم مع الأطراف الأجنبية. فالمعرفة والتقنية تبقى حاليا بصورة كبيرة في أيدي الشركات الأجنبية. ويرى أن توطين المعرفة من التحديات التي تواجهها المملكة لتحقيق الانتقال السريع والشامل من اقتصادي نفطي إلى اقتصاد قوامه المعرفة والتطوير. ومن وسائل توطين التقنية صيغة العقود المبرمة بين الحكومة والشركات الأجنبية. إذ لابد من مراجعة هذه العقود

وجعلها في خدمة الاقتصاد السعودي. فالشركات السعودية عليها التأكد من أن الاتفاقيات المبرمة تضمن حدا معينا من التدفق التقني والمعرفي للمملكة وأن يكون لها الحق في إدارته وتطويره.

ومن التحديات التي تواجهها المملكة في هذا المجال يشدد الكاتب على ضرورة:

- استخدام الصناديق السيادية والاستثمار في التقنية والإبداع.
- وضع الآليات اللازمة لجلب المعرفة وتوطينها.
- التأكد من وجود نظام تشريعي جيد لحماية الاستثمار من شأنه تعزيز الثقة بين الحكومة والشركات الأجنبية وهي الميزة التي يمكن أن تساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية في المملكة.

المحور الثالث
دور الابتكار وتطوير الأعمال في التحول إلى اقتصاد المعرفة

في هذا المحور تطرق المتحدثون إلى أهمية الابتكار في مجتمع المعرفة. في هذا السياق شدد معالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور علي بن ناصر الغفيص على ضرورة تشجيع الابتكار والمبادرة لإعداد جيل مبدع وقادر على العمل الذاتي لبناء عمله ومستقبله. وقد أطلق مجموعة من المبادرات نتطرق إليها بالتفصيل في خاتمة هذا التقرير.

وقد أكد الدكتور محمد الجاسر، رئيس مجلس المنافسة، أن دعم المنافسة يمكن من رفع كفاءة الاقتصاد ويساهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي. ويرى أن المنافسة تتطلب الابتكار بغاية تحقيق رضا المستهلك. كما أن اقتصاديات الكفاءة عبر الابتكار ستمكن المملكة العربية السعودية من ترشيد الاستهلاك وتحقيق التوظيف الأمثل للموارد وهو ما من شأنه تحقيق التطور الاقتصادي.

وفي كلمته قال الدكتور ابراهيم البابلي، وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط لشؤون التنمية القطاعية، إن الوصول إلى مجتمع المعرفة لا يعني الوصول إلى مرحلة الابتكار. فالمملكة حققت خطوات كبيرة في التحول إلى اقتصاد المعرفة، لكن وجب التركيز على جانب الابتكار أي الانتقال من مجتمع مستهلك للمعرفة إلى مجتمع منتج ومصدر لها تماشيا مع متطلبات تحقيق أهداف رؤية المملكة لعام 2030.

وأكدت ولاء النحاس، مستشارة تنمية اقتصادية، على أهمية توطين التقنية وضرورة تدريب العمالة السعودية. فتوطين التقنية يمر عبر توطين الكيفية وذلك بتدريب رواد الأعمال على تطبيق خبراتهم الأكاديمية في مجال المعرفة التقنية. كما شددت على أهمية دعم اللامركزية في ريادة الأعمال.

وقد عنيت عدد من الأوراق العلمية التي أعدها المشاركون في المنتدى بهذا المحور، وفي ما يلي أبرز ما ورد فيها:

1) التطوير الجزئي: إدارة اليوم واختراع المستقبل:

بروفسير جاستين جيه بي جانسن، المدير العلمي لمركز الأعمال ايراسموس كلية الادارة بروتردام– جامعة ايراسمو

يرى الباحث أن المؤسسات العريقة تصبح في الغالب هي الأكثر استقرارا وأقل رغبة في تحسس وانتهاز الفرص الجديدة. فلابد من التوفيق بين الاستقرار من جهة والتجديد والتطور من جهة أخرى بما يضمن النمو المستقبلي الدائم. ويتم تعزيز الفرص القائمة وانتهاز الفرص المتاحة عن طريق ما يسمى بالمشاريع المشتركة. وتلعب المشاريع الاستراتيجية المشتركة دوراً هاماً في إرساء نظام للتطور الداخلي وذلك بإنشاء مشروعات داخل المشروعات. ويعرف التجديد الاستراتيجي بأنه تجديد العلاقة مع السوق والمنافسين وتعزيز القدرة على الاستجابة للتغيرات البيئية.

ويرى الباحث أن من معوقات إنشاء المشروعات الاستراتيجية المشتركة التفكير التقليدي والخوف من التجديد بالإضافة إلى وجود تحديات متناقضة بالمؤسسات القائمة إثر الرغبة في التطوير.

وقد أوصى الباحث بضرورة المرور من الآراء الثابتة إلى الخصائص المؤسساتية والإدارية، بالإضافة إلى دعم إجراءات التوازن داخل المؤسسات وداخل الوحدات وفرق العمل. كما أوصى بأهمية ارساء إدارة استراتيجية تتميز بالمرونة تهدف لمواصلة الاستغلال والاكتشاف والتطوير بصورة متزامنة.

2) التحول إلى مجتمع المعرفة:

التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال الابتكار:

كاثي جارنار، مديرة مؤسسة وورك فونديشن، جامعة لانكستر

ترى الباحثة أنه لتطوير الاقتصاد السعودي ونقله من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد مبني على المعرفة لابد من تضافر كل الجهود ولابد من توفر مجموعة من العوامل أهمها:

- تحسين مستوى المهارات والمشاركة في التعليم المستمر.
- خلق ثقافة التغيير والتطوير والإبداع.
- بناء قدرات مؤسسية وتنظيمية قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية المتعلقة بمجتمع المعرفة.
- بناء بنية تحتية معلوماتية متطورة.
- الانفتاح على التجارب الخارجية الناجحة في مجال التطور من خلال الابتكار.

ولإنجاح الأهداف المرسومة في رؤية المملكة 2030 توصي الباحثة بما يلي:

1- زيادة القدرة الاستيعابية لنظام التطوير الاقتصادي.

2- عقد شراكات بين الجامعات المحلية و الجامعات الأجنبية مع إمكانية خلق مؤسسة متخصصة في مجال التطوير.
3- إنشاء صندوق تمويل من أجل التطوير.
4- تشجيع وسائل الإعلام كي تلعب دورا إيجابياً في التعريف بالإنجازات لتحفيز المبتكرين ورفع المنافسة بينهم.

3) مقرات العلوم والتقنية ومؤسسات تطوير الأعمال الخاصة بانشاء وتطوير المشروعات الجديدة:

شارلز مونك، مؤسس شارلز مونك وشركائه

تساهم مقررات العلوم والتقنية ومؤسسات تطوير الأعمال (STPs) في تنويع قاعدة الاقتصاد عن طريق تشجيع وتطوير مجموعة من الشركات القائمة على التقنية الحديثة خصوصا في الأماكن التي فيها جامعات ومؤسسات بحثية تقوم على العلوم والتقنية. وتقوم (STPs) بتوظيف مستشاري الأعمال والتقنية للمساعدة في تطوير الشركات وتشجيعها على التواصل مع الشركات الأخرى. و تمثل (STPs) مبادرات اقتصادية على المدى الطويل. ويرى الباحث أنه لابد من وجود حد أدنى من التبادل والتعاون بين المشروعات التقنية لبناء علاقة قوية بين القاعدة البحثية والممولين. ولنجاح هذه المقرات لابد من توفر مجموعة العوامل منها:

- مخطط أعمال واقعي يفضي إلى نتائج ملموسة.
- وضع سياسة للتطوير.
- وضع آليات لتقصي الفرص التقنية والاستثمارية.
- وجود آليات واضحة للدعاية و التسويق.
- وضع هيكل قانوني واضح لحماية حقوق المبتكرين.

4) بناء وتطوير القدرات التحويلية داخل المؤسسات:

دانيال باقليري، جامعة ميسيسينا

ترى الباحثة أننا نحتاج محفزات لدفع الأفكار العلمية خارج المصنع و منها:

- بناء قدرات متطورة للشركات تمكن من تبني الأفكار والابتكارات وتحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق بسرعة، وهذه المحفزات تتطلب من مؤسسات البحث العلمي والجامعات:
- بناء الأفكار والرؤى المتعلقة باستخدام المعرفة.
- تصميم منتجات متوقعة وتطبيقات.
- دمج المعرفة في صورة منتجات من خلال التعاون مع الشركات.

ويتم ذلك عبر تظافر التنوع التقني مع التنوع المؤسسي بمعنى اشتراك الصناعة في تطوير منتجات جديدة تأخذ في الاعتبار احتياجات المستخدم النهائي.

5) استكشاف المعرفة التقنية الناشئة:

فابيزو سيزاروني، أستاذ مشارك في علم الاقتصاد وادارة الأعمال– جامعة ميسينا

يركز الباحث على دور الاستثمار في التقنيات الناشئة، ويستعرض دور التقنية الدقيقة في التأثير القوي على تنافسية الشركات والدول. ويرى أن خلق المعرفة في مجالات تقنية ناشئة عملية تشاركية حيث لا يمكن للشركات أن تعمل بمعزل عن بقية الشركات في بيئة مغلقة. وبالتالي فإن خلق المعرفة في مجالات تقنية ناشئة هي عملية اجتماعية تعمل فيها الشركات بالتعاون مع

منظمات (شركاء، مختبرات بحثية...) ضمن شركات كبيرة ومجموعات تقنية وأنظمة بيئية (أو خطط تقنية). وقد أقامت بعض الدول شراكات لاستكشاف المعرفة في التقنية الناشئة. وعلى سبيل المثال دعمت الصين استثماراتها في التقنية الدقيقة من خلال الشراكة بين الجامعة والشركات الصناعية في حين ركزت اليابان على القطاع الصناعي لما له من دور في استكشاف معارف تقنية جديدة.

وقد أوصى الكاتب بما يلي:

- ضرورة الاستثمار بشكل مكثف في الحصول على المعارف والإمكانيات المرتبطة بالتقنية الدقيقة بتمويل البحوث ودعم التدريب والمختبرات.
- تعزيز قدرة الشركات على تطوير الابتكارات المرتبطة بالتقنية الدقيقة.
- ضرورة الاستفادة من عملية تحويل معرفة تقنية وعلمية جديدة إلى تطبيقات سوقية مجدية أي ضرورة تحويل براءات الامتياز المملوكة للجامعات (مثلا) من براءات نظرية إلى جدوى تجارية.

6) تطوير وتنويع الصادرات باستعمال الاستثمار الأجنبي:

بياتا جافوريك، بروفيسور في الاقتصاد جامعة أوكسفورد

تعد الشركات متعددة الجنسيات مبتكرة للمعرفة، سواء من الناحية الفنية، أو من ناحية تطوير تقنيات الإدارة. وتقوم هذه الشركات بنقل المعرفة حول العالم. وتشارك الشركات متعددة الجنسيات في أنشطة البحث والتطوير وهي شركات تتميز بخبرات عالية في الإدارة مقارنة بالشركات المحلية.

ويعود تدفق الاستثمارات الأجنبية بالنفع على الشركات المحلية حيث تمكن من الانتشار المعرفي الناتج عن استخدام المعرفة أو الفكرة المبتكرة من قبل الشركة متعددة الجنسيات. كما تحصل الشركات المحلية على معلومات عن المنتجات والتقنيات الجديدة وخطط التسويق والإدارة. وتساهم الشركات متعددة الجنسيات أيضا في توظيف العمال بعد تدريبهم. كما تمكن هذه الشركات من زيادة الطلب الداخلي على المدخلات وهو ما يشجع الشركات المحلية على الاستثمار في تطوير المنتج.

ويؤثر الاستثمار الأجنبي على منظومة التصدير في البلد المتلقي وذلك من خلال عمليات التصدير التي تتم عبر الشركات الأجنبية. ولزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من مجموعة من الاجراءات متعلقة أساساً بطريقة جذب المستثمرين، من أبرزها:

- تسهيل الزيارات للمستثمرين المحتملين.
- المساعدة في الحصول على التصاريح والموافقات.
- تقديم الخدمة للمستثمرين بتنفيذ دراسات الجدوى.
- إنشاء مؤسسة لتشجيع الاستثمار وإنشاء موقع الكتروني يضم المعلومات المفيدة حول الفرص الاستثمارية المتاحة والتحفيزات المتعلقة بهذه المشاريع.

المحور الرابع
مبادرات وتوصيات أخرى

أطلق المؤتمر عددا من المبادرات المهمة، كما خلص إلى جملة من التوصيات المتخصصة في ما يلي، إيجاز لأبرزها:

1. أطلق معالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور علي بن ناصر الغفيص عبر منصة منتدى أسبار الدولي 2016، خلال حديثه حول منظومة وزارة العمل، الأيدي العاملة والمعرفة، في الجلسة الأولى من اليوم الثاني للمؤتمر مبادرة (عمل المستقبل). وتمثل فضاءا تفاعليا يربط المحترفين وأصحاب المهارات المستقلين بالباحثين عن المهارت في القطاع العام والخاص، وتهدف إلى تشجيع الابتكار والمبادرة لإعداد جيل مبدع وقادر على العمل الذاتي لبناء عمله ومستقبله. كما تسعى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لمتابعة نتائج منتدى أسبار الدولي 2016، وإطلاق مبادرات أخرى تستثمرها على أرض الواقع تباعا، مع النظر لمشاركة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المؤتمر إيمانا بأهمية القطاع الخاص والاستفادة المتبادلة من الخبرات والتجارب والمعارف والعلوم التي طرحت في المنتدى. وهذه بداية الطريق لمزيد من التعاون بين الجهات المختلفة في القطاعين العام والخاص من أجل مستقبل وطن واحد.

وفي إطار مناقشة المؤتمر لدور التعليم واستناداً إلى مشاركة معالي وزير التعليم في إحدى الجلسات وما تضمنته تلك المشاركة من تحفيز على بناء مجتمع المعرفة وتوطيد العلاقة مع سوق العمل، فقد انتهى المؤتمر إلى منظومة من الرؤى المهمة من بينها ما يلي:

- أهمية التحول إلى بيئة تعليمية إلكترونيّة تفاعليّة.

- ضـرورة تطـوير منـاطق الابتكـار بالجامعـات، وإنشـاء مراكـز علميّـة متخصّصة في العلوم والتّقنية.
- دعم فكرة التّعلّم فضلا عن دعم التّعليم.
- الاهتمام بنوعية كل من المعلم والمتعلم.
- مواصلة إعداد وتطوير إطار قانوني مناسب لحماية مجتمع المعرفة ووضع ضوابط للحدّ من الاستغلال السيء للمعرفة على غرار جرائم المعلومات والتعرّض للخصوصيّة.
- تثمين البوابة الوطنيّة للعمل كبرنامج يدعم الشفافيّة والكفاءة في سوق العمل السعودي.
- عدم الإقلال من المخاطر التي تهدد العالم جراء ما أطلق عليه معالي وزير الخارجية والتعاون الدولي سابقا في المملكة المغربية، الأستاذ محمد بن عيسى، في مداخلته في المؤتمر، "التسابق على المعرفة". باعتبار أن من المفارقات أن تكون المعرفة أحيانا سبب المخاطر ومصدرها، وفي ذات الحين وسيلة الدفاع لضمان البقاء.

2. عرض صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) تبني الصندوق برنامجا لتطوير الكفاءات من خلال مبادرات حالية مستقبلية يطلقها الصندوق قريبا، منها:

- برنامج تمكين القيادات الوطنيّة.
- برنامج دعم الشهادات المهنيّة الاحترافيّة.
- مراكز الابتكار (I LAB).
- البوّابة الإلكترونيّة للتّثقيف والإرشاد المهني.

3. طرح مؤتمر منتدى أسبار الدولي 2016 مبادرة بالدعوة لإنشاء "هيئة للبحث والتطوير والابتكار". وتكون هذه الهيئة على غرار الهيئات النوعية الأخرى التي تم بالفعل إنشاؤها مثل هيئة توليد الوظائف وهيئة

المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تكمل الحلقة اللازمة لبناء الاقتصاد المعرفي القائم البحث والابتكار.

وفيما يلي نلخص بإيجاز تام أهم التوصيات التي انبثقت عن الأوراق العلميّة وورش العمل ومداخلات الحاضرين:

1. ضرورة تعزيز السياسات والأنظمة التنافسية لتحفيز الابتكار والإبداع، وتثمين دور مجلس المنافسة السعودي كمؤسّسة رائدة هدفها تعزيز الكفاءة بما يضمن دفع الابتكار واكتساب قدرة تنافسيّة عالية بمزيد من التوجه لاقتصاد السوق.
2. أهمية توفير المناخ التنظيمي والمؤسسي الجيّد الذي يتّسم بالشفافية والمرونة والكفاءة بما يضمن حماية حقوق الملكيّة الفكريّة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات التي تعد محرّكا أساسيّا للابتكار ورفع مستوى الإنتاجيّة والقدرة التنافسيّة. مع التركيز على إبرام عقود مع هذه الشركات تضمن توطين العمالة وتوطين التّقنية.
3. الاستفادة من البنية التحتية المعرفية التي جهزتها المملكة للتحوّل لمجتمع مبتكر ينتج ويصدّر المعرفة. وإنشاء بوابة إلكترونية تسهّل عمل المستثمرين المحليين والأجانب وتعرّف بالفرص الاستثماريّة والحوافز في الاقتصاد السعودي.
4. الاستئناس بتجارب الدّول الأخرى ووضع برامج تعزّز دور الجامعة في تطوير النظام الاقتصادي وتمكّن من ترجمة الأفكار المنبثقة عن الأبحاث الأساسية في الجامعات إلى مشاريع ومنتجات ذات جدوى اقتصاديّة.
5. بناء علاقة تعاون وشراكة وتكامل بين الحكومة والجامعات والقطاع الخاص وتجاوز تباين الأهداف بينهم بتأسيس رؤية شاملة تأخذ في

الاعتبار النتائج الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الأجل الطويل ولا تقتصر على الربح المادي السريع كهدف وحيد.

6. التركيز على دور التعليم المستمر في ربط الجامعة بقطاع الأعمال ونقل التقنية والابتكار والتفاعل مع المجتمع.
7. إيجاد مجلس استشاري يضم مستثمرين وأكاديميين يساعد على الابتكار ويعزز التكامل بين الجامعة والقطاع الخاص ويتيح فرص الاستفادة من آراء الخبراء بما يتوافق مع سياق المجتمع السعودي.
8. إنشاء صندوق تمويل خاص يهدف إلى تشجيع الأبحاث العلميّة ويدعم الشركات المحفّزة على نقل التقنية. واستثمار كافة أشكال وأنماط التمويل الممكنة في الخارج في مجال تطوير ونقل التقنية.
9. الاتجاه لبناء شراكات جديدة مع الدول المتقدمة معرفيا، والتركيز على دور المنظمات والجهات والمؤسسات غير الربحيّة وبناء شراكة معها لدعم مجتمع المعرفة.
10. دعم الطّلب على السّلع المحلّيّة وتوطين النفقات كرافد أساسي للتشغيل وتطوير الأفكار القيادية وتشجيع المشاريع الصغيرة.
11. ترك مجال أرحب للقطاع الخاص ليكون شريكا في تحقيق الأهداف وتحمّل المسؤوليّات، والمضيّ نحو الخصخصة الحقيقيّة طويلة المدى لضمان استقرار هيكلي للاقتصاد وتعزيز الكفاءة.
12. النّظر لانخفاض أسعار النّفط كفرصة لترشيد الإنفاق الخاص والإنفاق الحكومي وإحداث إصلاحات شاملة وفق أولويّات من أبرزها تعزيز الشفافيّة، تخفيف القيود الإداريّة، متابعة إنجاز الأهداف المحددة، وتقويم الأداء العام.

13. تشجيع الإنتاج البحثي والمعرفي والتركيز على التخصّص لانّه مفتاح الانتقال لمرحلة إنتاج المعرفة. مع وضع محفّزات وبناء شراكات بين الجامعة والصناعيين لتبنّي الافكار والمنتجات المبتكرة وتحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق بسرعة، ودعم مشاريع التقنية خارج المدن الكبرى.
14. الاعتزاز بالمكتسبات والاحتفاء بالنجاحات باشراك وسائل الإعلام لبث روح التفاؤل والمبادرة والأمل، وتسليط الضوء على قصص النجاح والاستفادة من التجارب لتعزيز الثقة في أبناء وبنات الوطن.

المنظم

مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام
ASBAR CENTER FOR STUDIES, RESEARCH & COMMUNICATIONS

الشريك الرسمي

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية

الشريك الاستراتيجي

صندوق تنمية الموارد البشرية
HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT FUND

ارامكو السعودية
Saudi Aramco

الراعيان الرئيسيان

العربية al arabia للإعلانات الخارجية

STC الاتصالات السعودية

الراعيان الماسيان

البنك السعودي الفرنسي Banque Saudi Fransi

3M

الراعي التلفزيوني الحصري

العربية Al Arabiya

الشريك الصحفي

الوطن

الراعي البلاتيني

BRIDGESTONE Your Journey, Our Passion

الراعي الناقل

BENTLEY

الشرقان للسيارات AL GHASSAN MOTORS

السعودية SAUDIA

الرعاة الإعلاميون

المدينة

الاقتصادية

أرقام arsaam

Asbar
World
Forum
2016